

تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي
بمحافظة بورسعيد

إعداد

السيد علي إسماعيل إبراهيم

معلم بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد

إشراف

الأستاذ الدكتور

جورجيت دميان جورج

أستاذ أصول التربية

ووكيل كلية التربية للدراسات العليا

جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور

راشد صبري القصبى

أستاذ أصول التربية

ونائب رئيس جامعة بورسعيد

للكليات العليا والبحوث

جامعة بورسعيد

مقدمة:

إن تطوير التعليم في مصر مسئولية وطنية تشارك فيها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ولا تستطيع الدولة وحدها أن تتحمل الأعباء المالية، وتحتاج إلى شراكة مجتمعية فاعلة، مع التأكيد في الوقت نفسه على عدم المساس بمجانية التعليم. ويعد التعليم وسيلة فعالة لتقدم المجتمعات، حيث انه ذو أثر فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعتباره الطريق الذي تتدفق فيه وتخرج منه القوي العاملة علي مختلف مستوياتها من المهارة والدراية والخبرة، والتعليم الفني عنصراً إستراتيجياً في السياسة التعليمية فهو المكون الأساسي الأكثر صلة باكتساب المهارات والمعرفة التي يحتاجها الفنيون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المجتمع، حيث أن مجابهة البطالة وتحديث المؤسسات فنياً وتكنولوجياً، وجعلها تنافسية تعتمد إلى حد كبير علي التعليم الفني، ومن هذا المنطلق نجد أن التعليم الفني ضروري لتحسين الإنتاجية والقدرة على التنافس، والنظر إليه باعتباره أداة من أدوات السياسة الاجتماعية^(١).

وبالإشارة إلى التعليم الثانوي الصناعي تحديدا نجد انه له دوراً مفصلياً في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية في تكوين الكوادر البشرية، وكونه يشكل أحد أهم مدخلات النمو الإقتصادي ويؤثر بشكل كبير في متغيرات التشغيل والبطالة ودخل الفرد ومستوى المعيشة، وإذا ما أرادت الصناعة أن تبقى وتزدهر فإنها تحتاج إلى نظم الإنتاج القائمة على التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة وذلك من خلال تحديث مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي ومناهجها وأساليبها لتلبية الاحتياجات الجديدة للتكنولوجيا متزايدة التعقيد، وهذا يتطلب بدوره استمرار تحديث التعليم الثانوي الصناعي لملاحقة التطورات الاقتصادية.

وتعتبر المشاركة المجتمعية هي حلقة الوصل بين المدرسة والمجتمع، فسيكون موضوع الدراسة هو كيفية تفعيل المشاركة المجتمعية المتبادلة بين المدارس والمجتمع.

مشكلة الدراسة :

لعل من الأسباب الرئيسة للأزمة التربوية هو فشل النظام الاجتماعي في معرفة كيفية ربط مؤسساته المجتمعية المختلفة الرسمية وغير الرسمية بالمتغيرات المعاصرة التي طرأت على المجتمع، مما انعكس سلباً على دور المؤسسات التعليمية وشل حركتها في التطور التنموي الشامل، من خلال عزوف أولياء الأمور ومجالس الأمناء ومؤسسات المجتمع المدني عن المشاركة الفاعلة، وضعف كثير

(١) حامد عمار: "في إقتصاديات التعليم"، ط ٢، القاهرة، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، ص ٦.

من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته في تأدية دورها الذي أصبح نمطاً تقليدياً لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة لتفعيل المؤسسات التعليمية.

وقد أكد ذلك أحمد حسين وعماد حمدي في دراستيهما أن هناك ضعف في المشاركة المجتمعية المرتبطة بقضايا التعليم^(١):

"وكان لازماً وقوف التعليم الفني جنباً إلى جنب مع مستويات التعليم الأخرى، ويتم ذلك بالتعاون وتشابك كافة الجهود بالمشاركة المجتمعية، ويحتل هذا النوع من التعليم مركزاً متقدماً في أولويات الحكومة، مع الإرتقاء بهذا النوع من التعليم باعتباره الأداة الفاعلة في تحقيق متطلبات التنمية" وقد ذكر إبراهيم غنيم : " أن التعليم الفني هو البوابة الشرعية لتخفيف العبء النفسى لهاجس الثانوية العامة، وأنا نسعى في الوقت الحالى إلى إنشاء الهيئة القومية للتعليم الفني والتدريب المهني لنقدم للمجتمع منتجاً تعليمياً يحقق احتياجات سوق العمل المحلى والإقليمي^(٢) ."

ونظراً لأن المشاركة المجتمعية في التعليم المصري يغلب عليها النمط التقليدي، لذا يهتم الباحث في هذه الدراسة بتفعيل هذا النمط ، وذلك في محاولة من الباحث لاستخدامها كمدخل لتطوير التعليم الثانوي الصناعي.

أسئلة الدراسة:

وتأسيساً على ماسبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة وفقاً للتساؤلات التالية :

- [١] ما الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي؟
- [٢] ما أهم أنماط المشاركة المجتمعية والمشكلات التي تواجه التعليم الثانوي الصناعي؟
- [٣] كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد؟

أهداف الدراسة:

وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- (١) التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي، وملامحها الأساسية.
- (٢) السعي إلى دعوة قطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم الفني الصناعي من خلال:
 - تفعيل دور المشاركة المجتمعية في الإشراف والرقابة على جودة التعليم للمساهمة بتخريج طلاب قادرين على النجاح في سوق العمل.
 - تضافر جهود القطاعات للنهوض بتقديم تعليم فني يلبي متطلبات سوق العمل والمجتمع .

(١) أحمد حسين ، عماد حمدي : " تصور مقترح لدور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحديث التعليم " ، المؤتمر العلمي السابع عشر ، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ج ٥ ، ٢٠٠٤م ، ص ٦٠ .

(٢) إبراهيم غنيم : " إستراتيجية شاملة لتطوير التعليم الفني " ٢٠١٢م ، متاح على الإنترنت (http://www.youm7.com) ، تاريخ الدخول على الموقع [١ نوفمبر ٢٠١٢م] .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة الحالية في مجموعة من النقاط التالية:

- [١] العمل علي إصلاح المدرسة الثانوية الصناعية، وتجويده من خلال توسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وتدعيم مبدأ الديمقراطية في التعليم.
- [٢] تقدم هذه الدراسة للمسئولين عن تخطيط وتطوير التعليم إطاراً عملياً عن كيفية تبنى أنماط مستحدثة للمشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي، وتطبيقها .
- [٤] تعدد الجهات المستفيدة من هذا البحث حيث انه من المتوقع أن يستفيد من نتائج وتوصيات الدراسة الفئات التالية:

- الباحثون في مجال التربية بصفة عامة .
- المخططون في وزارة التربية والتعليم .
- أعضاء هيئة التدريس والعاملون في هذا المجال .
- المهتمون بمؤسسات المجتمع المدني والعملية التعليمية .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة^(١) ، حيث يمكن الباحث من وصف وتحليل واقع المشاركة المجتمعية واتجاهاتها الحديثة بمدارس التعليم الثانوي الصناعي لإمكانية تطبيقها لتحسين المخرجات التعليمية التي ستنعكس علي تنمية المجتمع، ويستخدم الباحث هذا المنهج بغرض وصف ماهو قائم وفهم الظواهر التربوية وتحليلها وتحديد واستنباط العلاقات بينهما .

مصطلحات الدراسة :

[١] المشاركة: Participation

المشاركة لغة تشتق من الفعل (أشرك) بمعنى (أدخل)، ويقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه ، وشاركه أي كان شريكه^(٢)، وهي تقابل في اللغة الإنجليزية Participation، وأصلها Participate التي تعنى شارك أو اشترك أو قاسم^(٣)، وأن تشترك To Participate تعنى أن يكون لك حصة، أو نصيب، أو سهم مع الآخرين^(٤).

(١) حسن شحاته: "البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠١م، ص ٨٣ .

(٢) مجمع اللغة العربية: "المعجم الوجيز"، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٢/٢٠٠١م، ص ٣٤١ .

(٣) حامد عبد السلام زهران: "قاموس علم النفس (إنجليزي - عربي)"، ط٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٧م، ص ٣٥٥ .

(4) Trident Press International: "The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English Language", Deluxe Encyclopedia Edition, Florida, 1999, p. 920.

والمشاركة هي عملية نشطة يسهم من خلالها الأفراد في تنمية مجتمعاتهم ، وهي شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة في مجتمعه، ويدين بالولاء والانتماء لوطنه^(٥). ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: عملية التعاون والتنسيق التي تتم بين مجموعة من المنظمات لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة مما يؤدي إلي تعظيم درجة الاستفادة من نقاط التلاقي وعناصر القوة الفردية لدى كل من منظمات الشراكة، وتتحقق علاقة الشراكة الفعالة عندما يكون هناك فهم واضح من كل شريك لدوره وحجم مساهمته في العمل المشترك، وذلك لتحقيق النتائج المتفق عليها .

[٢] المشاركة المجتمعية: Community Participation

جاء في مختار الصحاح كلمة شاركه أي صار شريكه^(١)، وبما تحمله الشراكة من مسئوليات ومهام واتفاقات، ويقصد بها كافة الإسهامات والمبادرات والجهود التطوعية غير الملزمة سواء أكانت عينية أم مالية التي يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية للمساهمة في دعم التعليم وتطويره ولمواجهة بعض قضايا التعليم ومعالجتها، وقد تم بناء علي دعوة من الجهات المسؤولة كوزارة التربية والتعليم لأفراد المجتمع ومؤسساته لكي تكون المساهمات علي أساس من الوعي السليم بحيث لا تتعارض مع الصالح العام للمجتمع ، هذا من ناحية وللتنسيق بين مساهمات الأطراف المشاركة من ناحية أخرى^(٢) .

والمشاركة المجتمعية هي أسلوب عمل جماعي يهدف إلي تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك بقيم العمل والتطوع والاختيار^(٣) .

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها : هي رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعلية في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلي نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها ، فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر والمشورة والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية.

(٥) محمد حسنين العجمي: "المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة"، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م ، ص ٩١ .

(١) السيد خاطر : " مختار الصحاح " ، ط٧ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣م ، ص ٣٠٠ .

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : تقارير عن المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من (١٩٥٢-١٩٨٠) ، التعليم ، المجلد التاسع ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤٢ .

(٣) عوض توفيق عوض ، ناجي شنودة نخلة : "أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية " ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٥م ، ص ٢١٥ .

[٣] التعليم الثانوي الصناعي: Secondary Industrial Education

"هو نوع من التعليم يتجه نحو إكساب من يلتحقون به مهنة معينة، وهو بهذا يعد مرحلة منتهية لأغلب الملتحقين به عدا من يتفوقون ولديهم القدرة علي مواصلة التعليم في مراحل تعليمية أعلى، ويقوم بإعداد الأفراد مهنيًا، ليقوموا بتحمل أعباء الإنتاج الصناعي بعد الحصول علي الشهادة الإعدادية والتخرج في مدارس الثانوي الصناعي بمصر^(٤)"

" هو ذلك التعليم الذي يندرج تحته كل تعليم يهتم بالصناعة"^(٥) "ويقع عليه عبئ إعداد القوي البشرية اللازمة للتنمية الصناعية بالكم والكيف المطلوبين"^(٦)

الدراسات السابقة :

إطلع الباحث علي العديد من الدراسات السابقة في مجال المشاركة المجتمعية منها : دراسة عماد عطية^(٧)، بعنوان " المشاركة المجتمعية والاتجاه الإداري في المدرسة " ٢٠٠٣م ، دراسة : رسمي عبد الملك رستم وآخرون^(١)، بعنوان "تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم" ٢٠٠٣م ، دراسة عبد السلام إبراهيم^(٢)، بعنوان " المشاركة المجتمعية في المجتمع المدرسي " ٢٠٠٤م ، دراسة فاطمة حمد الرديني^(٣)، بعنوان " المشاركة المجتمعية ودورها في حل مشكلات الإدارة المدرسية العصرية في المملكة العربية السعودية " ٢٠٠٦م ، دراسة : غادة محمد فتحي أحمد عبد الله^(٤) ، بعنوان " التنظيمات الشعبية ودورها في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام "دراسة تقويمية" (٢٠٠٦) ، دراسة بلقيس غالب الشرعي^(٥) ، بعنوان " دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح التعليمي " ٢٠٠٧م.

(٤) احمد إبراهيم احمد السيد : "التخطيط التربوي للتعليم الصناعي في مصر (دراسة تقييمية)" ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٢م ، ص ٩ .

(٥) صبري إبراهيم علي: "دور التعليم الصناعي في تحقيق مطالب التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية التربية بأسبوط ، العدد الخامس ، ١٩٨٩م ، ص ٢٦٢ .

(٦) محمد أحمد عبد الدايم : "سياسة القبول بالتعليم الصناعي وانعكاساتها علي تحقيق أهداف هذا التعليم في كل من مصر ودولة الإمارات ، دراسات تربوية ، المجلد الثامن ، الجزء (٢٥٣) ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤١ .

(٧) عماد عطية : " المشاركة المجتمعية والاتجاه الإداري في المدرسة " ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية بأسوان ، ٢٠٠٣م ، ص ١٥ .

(١) رسمي عبد الملك رستم وآخرون : " تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم " ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٣م ، ص ١ - ١٩٦ .

(٢) عبد السلام إبراهيم : " المشاركة المجتمعية في المجتمع المدرسي " ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ٢٠٠٤م .

(٣) فاطمة حمد الرديني: " المشاركة المجتمعية ودورها في حل مشكلات الإدارة المدرسية العصرية في المملكة العربية السعودية " ، دراسة ميدانية ، مجلة كلية التربية بأسوان ، العدد ٢٠ ، ديسمبر ٢٠٠٦م .

(٤) غادة محمد فتحي أحمد عبد الله: "التنظيمات الشعبية ودورها في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام "دراسة تقويمية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م .

(٥) بلقيس غالب الشرعي : " دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح التعليمي " ، مؤتمر بعنوان : الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات ، كلية التربية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٧ - ١٩ / ٤ / ٢٠٠٧م .

ويتضح من استقراء هذه الدراسات - أنها لم تتناول المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي بشكل محدد، غير أن الدراسة الحالية استفادت من هذه الدراسات خاصة فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية، وبمنهج الدراسة المستخدم في كل منها .

أولاً : الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم^(٦)، فالتعليم جزء من منظومة المجتمع، يؤثر في الأجزاء الأخرى من المنظومة، ويتأثر بها، فمنظومة أي مجتمع جزء من المنظومة العالمية، تؤثر فيها بقدر إمكاناتها وقدراتها ، وتتأثر به، وتشكل المنظومة العالمية عوامل ضغط خارجية علي منظومة المجتمع المحلي، ومن ثمَّ تؤثر في التعليم بوصفه جزءاً من منظومة المجتمع^(٧).

(١) مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم :

يُعد مفهوم المشاركة المجتمعية من المفاهيم التي إنتشر إستخدامها في السنوات الأخيرة ، ومن ثم أصبحت في التنمية الشاملة أحد مجالات الاهتمام بصورة واسعة في كل من العالم المتقدم والعالم النامي علي حد سواء والمشاركة في حد ذاتها ليست شيئاً جديداً ، فهي لم تظهر فجأة لحل المشكلات المعقدة ، ولكنها تمتد بجذورها التاريخية إلى عقود مضت ، شهدت خلالها العديد من التطورات ، وذلك باعتبارها أحد الركائز الأساسية في إحداث تحقيق التنمية المنشودة^(٨).

وتعرف المشاركة بأنها " الوسيلة التي يتمكن بها أفراد المجتمع المحلي من التأثير الإيجابي في القرارات والسياسات التي تتصل بحياتهم استناداً إلي مبدأ الديمقراطية الذي يعطي الحق لأفراد المجتمع في التفكير واتخاذ القرارات والتخطيط والقيام بدور نشط في تنمية وإدارة الخدمات التي تؤثر علي حياتهم ، كما يمكن تعريف المشاركة المجتمعية على إنها تشمل كل الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد وبمشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة ، كما تزداد أهمية المشاركة المجتمعية في ظل المناداه بالإصلاح المؤسسي وتدعيم اللامركزية خاصة على المستوى المحلي. وهنا لابد أن نؤكد على أن المشاركة المجتمعية الفعالة أحد دلالات التنمية في أي مجتمع^(٩) .

(٦) حسين كامل بهاء الدين : " التعليم والمستقبل " ، القاهرة، دار المعارف للطبع والنشر، ١٩٩٧م، ص ١٣ .

(٧) محمد صادق صبور : " تحديات المستقبل " ، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م ، ص ٥ .

(٨) احمد الرفاعي بهجت، السيد محمد ناس:دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٦م ، ص ٧٩ .

(٩) حاتم عبد المنعم أحمد وآخرون : " الشباب والتنمية المتواصلة " ، القاهرة ، دراسات نظرية وميدانية في البيئة المصرية ، دار مصر للخدمات العلمية ، ١٩٩٧م ، ص ٣٤ .

من هنا يجب أن ننطلق من مفهوم المشاركة المجتمعية بمعناها الواسع حيث إن المشاركة في صنع القرارات يجب أن تبدأ من النطاق الضيق على مستوى الأسرة وتستمر في الاتساع حتى تصل للنطاق المحلي ثم القومي^(٢).

٢) مستويات وسمات المشاركة المجتمعية في التعليم

إن توسيع مجالات المشاركة المجتمعية تعد من أهم لوازم مواجهة قضايا التعليم وخاصة أن الموارد الحكومية مهما تضاعفت لا تستطيع بمفردها أن تواجه قضايا التعليم ومشروعات إصلاحه وتطويره ، ولذا تعد تضافر الجهود الذاتية للجماهير مع الجهود الرسمية ذات أهمية كبيرة في إقامة مشروعات التعليم وتحقيق إصلاحاته ومواجهة قضاياها وخاصة أن قضايا التعليم هي في الحقيقة قضية القضايا في أي مجتمع^(٣) .

لذلك فإن مستويات المشاركة تتمثل في التالي :

١) المشاركة المباشرة ، مثل^(٤) :

- الإقبال على الأنشطة التطوعية ، بدءاً من عضوية الجمعية العمومية أو عضوية إحدى اللجان .

- الاشتراك في الأنشطة التي تمثل الرأي الآخر داخل المدرسة .

- مناقشة الأمور العامة الخاصة بالمدرسة ومسيرتها ومستقبلها مع آخرين.

٢) المشاركة غير المباشرة، مثل^(٥) :

- المعرفة والإهتمام بما يتم داخل المدرسة.

- المشاركة في أحد أنشطة المدرسة وتقديم بعض الجهد والوقت التطوعي.

وتتمثل أهم سمات المشاركة المجتمعية بوجه عام فيما يلي^(١) :

- أنها علاقة بين طرفين أو أكثر ليسوا بالضرورة من نفس المركز، فقد ينتمون إلى خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة.

(٢) حمدي عبد الرحمن: "المشاركة السياسية للمرأة- خيرة الشمال الأفريقي"، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠١م، ص ١٢٠ .

(٣) جورجيت دميان جورج : " المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم بين أصالة الماضي وواقع الحاضر "، المؤتمر العلمي السنوي، أفاق الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية، جامعة المنصورة، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، في الفترة من ٢ إلى ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ٢٩٠ .

(٤) تامر محمد عبد الغنى إبراهيم : " تفعيل دور المشاركة المجتمعية في المجتمع الخارجي والاستفادة من مؤسسات البيئة " ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، متاح على الإنترنت (<http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-7320.html>)، تاريخ الدخول على الموقع [١٤ سبتمبر ٢٠١١م]

(٥) نادية محمد عبد المنعم: "تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية - دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، يونيو ١٩٩٩، ص ٣٣.

(١) تامر محمد عبد الغنى إبراهيم : " تفعيل دور المشاركة المجتمعية في المجتمع الخارجي والاستفادة من مؤسسات البيئة " ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، متاح على الإنترنت (<http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-7320.html>)، مرجع سابق.

• أنها تنشأ من منطلق أن العمل التشاركي قد يحقق مخرجات كل طرف، والتي قد لا تتحقق من خلال العمل المستقل.

يستطيع المشاركون أن يتعاونوا معاً إذا كانت لديهم^(٢) :

- خصائص وأهداف واحدة.
 - خصائص وأهداف تكاملية.
 - فائدة يرجى تحقيقها من خلال المشاركة.
- واستناداً إلى سمات المشاركة المجتمعية يمكن بلورة أهم المبادئ التي تركز عليها فيما يلي^(٣):
- أن يكون للمشاركين أهداف وقيم تكاملية.
 - أن تكون العلاقة متكافئة، قائمة على التعاون والتطوع والوضوح والمحاسبة التبادلية.
 - أن تستند المشاركة إلى التفاهم والثقة المتبادلة والخبرة وضمان تدفق المعلومات لجميع الأطراف.

٣) مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم

إن التغير يزر في المجتمع ويبعد المسافة بين مانؤمن به وبين ما يحدث في الحقيقة ، بين الصور الواقعة وبين الواقع الحقيقي الذي يفترض أن تعكسه تلك الصور، عندما تكون الفجوة ضيقة نستطيع أن نتغلب علي المشكلات والمصاعب بتعقل ، ويكون رد الفعل معقولاً للأحوال الجديدة التي تمر بنا، ولكن عندما تزداد الفجوة اتساعاً نجد إننا لانستطيع التغلب علي المصاعب وتكون استجاباتنا غير مناسبة لذلك ولما كان القطاع الخاص إحدى المؤسسات المجتمعية الفاعلة اقتصادياً ، ويؤدي دوراً في دعم العديد من مجالات التعليم سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية ، أو فوائد معنوية ، فهو يعمل علي خلق مجتمع جديد لكي نستطيع التغلب علي المشكلات وتخطي المصاعب في القطاع التعليمي^(٤) .

وهناك العديد من مجالات التعاون والمشاركة بين التعليم والمؤسسات المجتمعية المختلفة، ومن هذه المجالات هي^(٥) :

(٢) سوزان سواب: "تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة من المفاهيم إلى التطبيق، تلخيص وتعليق" ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،

سلسلة الكتب المترجمة رقم (٦) ، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٤ .

(٣) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م ، مرجع سابق، ص ٧ .

(٤) محمد صادق صبور : "تحديات المستقبل" ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٥) أحمد الخطيب وآخرون: "المدرسة والمجتمع وتعليم المستقبل"، عمان ، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م ، ص ص ٤١ -

(١) التعاون من أجل صياغة وتحقيق الأهداف التربوية :

ويتم في هذا المجال تحديد وصياغة الأهداف المراد تحقيقها سواء كانت أهداف قريبة أم بعيدة، على أن يؤخذ في عين الاعتبار وضوح الأهداف بالنسبة للبيئات المحلية وما تحققه من فائدة .

(٢) المشاركة على مستوى السياسات التربوية :

وتشمل هذه المشاركة كافة الخطوات الإجرائية التي يتخذها القائمون على العمل التربوي لترجمة الأهداف التربوية للبرنامج المعتمد، فما أن يفرغ المشاركون من وضع الأهداف، حتى يكون بوسعهم وضع السياسات والممارسات في المجتمع فيما يتصل بالمشاركة .

(٣) المشاركة في مسح وتشخيص الشروط والحاجات والمواد المحلية التربوية :

ومن القضايا التي يمكن إجراء المسح عليها مؤشرات التطور العام وحاجاته، ومؤشرات التطور التربوي وحاجاته، والموارد المحلية المتاحة، وطبيعة المشاركة في التربية، والحاجات والأولويات التربوية .

(٤) المشاركة في عملية التعليم والتعلم :

- تحديد محتوى ما يعلّم في المدرسة، وتطوير مواد تعليمية ملائمة للطلاب، خصوصا فيما يتعلق بالمناهج ذات الصلة بالبيئة المحلية .
- تدريب المعلمين والارتقاء بهم من خلال تقدير حاجات المعلمين التدريبية، ومشاركة الآباء وأعضاء المجتمع في برامج التطوير المهني.
- مراقبة نوعية المدرسة وتقويمها من خلال فتح المدرسة أمام الآباء والمجتمع كملاحظة الصفوف، والأيام المفتوحة، ومعارض المدرسة.

(٥) المشاركة في تمويل العملية التعليمية (١) :

ومما يعزز أهمية المشاركة بين التربية والمجتمع في هذا المجال حقيقة محورية وهي أن كلفة التعليم تتزايد يوما بعد آخر، كما أن التحديات الاقتصادية التي تعانيها كثير من الدول تُضِرُّ إلى حد كبير بموازنة التعليم، في حين أن العلاقة طردية بين قدرة المجتمع على التمويل، ومستوى الجودة في الخدمات التعليمية التي توفرها المجتمعات.

(٤) أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي

إن مفاهيم التعليم تحتاج إلى تطوير، تلك التي تتصل بمفهوم العملية التعليمية ذاتها، فمن الضروري أن تنتقل من عملية التعليم التي سادت في الماضي إلى مرحلة التعلم، وإن تنتقل من عملية

(١) فتحي سيد فرج : " البدائل المقترحة لتمويل التعليم " ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، متاح على الإنترنت (<http://www.ahewar.org>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٢ ابريل ٢٠١٢م] .

الحفظ والتلقين التي كانت سمة المجتمع الزراعي والصناعي^(٢)، ويعتبر الاهتمام بالتعليم الفني استثمار جيد للمستقبل، وتتم عملية تطوير التعليم الفني ضمن استراتيجيات وسياسات شاملة، ففي الآونة الأخيرة ازدادت أهمية التعليم الفني استجابة للضرورات الحتمية التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة، والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة ومسايرة الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية^(١).

وحيث أن عملية التطوير التنموي للمجتمع تنبع من تطوير أداء المدرسة التي هي بمثابة رأس الحربة في الطريق إلى التنمية، ولكونها تُعد للحياة (سوق العمل)، فقد ظهرت العديد من المداخل المعاصرة لتطوير أدائها، وبرز من بين هذه المداخل المشاركة المجتمعية في التعليم، حيث لقيت اهتماما كبيرا في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتبارها عاملاً مساعداً في إزالة المعوقات التي تعرقل تقدم العملية التعليمية^(٢).

فالتعليم يسهم في جعل القوي البشرية أكثر إنتاجية، وإن أي نقص في القوي البشرية المتعلمة هو احد السلبيات التي تعوق التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية ومن هنا نجد أن القوة البشرية المتعلمة أكثر إنتاجية في سوق العمالة، فإن التعليم علي مستوي جيد واستطاع أن يكسب طلابه المهارات المعاصرة^(٣).

إن أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم راجع إلى^(٤):

- ١- أن التربية والتعليم قضية عامة تشغل كل الناس، وتمس حياتهم وحياة أبنائهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة مشاركة أولياء الأمور في قضايا وسياسات تعليم وتربية أبنائهم .
 - ٢- أن للتربية جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولذلك فهي تحتاج إلى اجتماع ومشاركة جملة من المهتمين لهذه الجوانب لمعالجة ومواجهة قضاياها .
 - ٣- أن الجهود التي تبذلها كثير من المجتمعات حالياً لأغراض التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية يتطلب أنشطة تربوية لا يمكن أن يتحمل المعلمون وحدهم كل أعبائها.
 - ٤- الارتفاع المتزايد والمستمر في كلفة التعليم، خاصة مع غلبة القيم الديمقراطية، ومبادئ الرفاهية، والعدالة الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من زيادة اقتناع الناس بأهمية التعليم، ورغبتهم فيه.
- وتؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية إلى^(٥) :

(٢) حسين كامل بهاء الدين: "التعليم والمستقبل"، مرجع سابق، ص ٩٩ .

(١) راندة خليل سالم: "المدرسة والمجتمع"، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ٩٥ .

(٢) سلامة عبد العظيم حسين: "المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي"، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م، ص ٢٣٧ .

(٣) محمد الأصمعي محروس: "الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ٥١٩ .

(٤) احمد الرفاعي بهجت، السيد محمد ناس: "دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٦م، ص ٨٧، ٨٨ .

- ١- تحمل المجتمع وأولياء الأمور لمسئولية مساندة المدرسة لتحسين جودة المنتج التعليمي.
- ٢- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي تعاني منها المدرسة، والعمل على وضع أنسب الحلول لها حتى تؤدي المدرسة رسالتها على الوجه الأكمل.
- ٣- تفهم المجتمع وأولياء الأمور للنجاحات والانجازات التي تحققتها المدرسة والمساعدة على فتح ميادين جديدة للتعاون بينهم .

٤- توفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية احتياجات المدرسة، مما يساعد على إنجاح العملية التعليمية.

٥) أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي

تعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، وبالتالي أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة بقاء تمدنا بالطاقة المضافة والتي من خلالها نتغلب على كثير من مشكلات التعليم ، ونقضي على الفجوة بين الموارد المتاحة، والطموحات الهائلة التي يجب أن نسعى إليها حتى نحقق التعليم للتميز والتميز للجميع ، وللمشاركة المجتمعية دور أساسي في عملية التنمية في المجتمع ، فهي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية^(١) .

ويعد التعليم الفني عنصراً إستراتيجياً في السياسة التعليمية فهو المكون الأساسي الأكثر صلة بإكتساب المهارات والمعرفة التي يحتاجها الفنيون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المجتمع ، حيث إن مجابهة البطالة وتحديث المؤسسات فنياً وتكنولوجياً وجعلها تنافسية يعتمد إلى حد كبير علي التعليم الفني والتدريب^(٢) .

وأصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المدرسة من ناحية، وبين المجتمع المحلي بمؤسساته وأفراده من ناحية أخرى بأنه السبيل الأنسب لتكوين الشخصية المتكاملة للطلاب من جميع جوانبها العقلية، والمهارية، والوجدانية، وفي ضوء هذه النظرة تعددت آراء الباحثين حيال ما يمكن أن تحققه المشاركة المجتمعية في التعليم من أهداف، كما أن أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل في الآتي^(٣) :

- ١- تعليم الطلاب ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع .
- ٢- تحمل مسؤولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- ٣- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع .

(٥) رفعت حافظ عبد العال: " ماهية المشاركة المجتمعية "، القاهرة ، ٢٠١٠م ، متاح على الإنترنت (<http://mofa.ibda3.org/t142topic>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٥ ابريل ٢٠١٢م] .

(١) علي صالح جوهر وآخرون: "الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم"، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧١.

(٣) علي صالح جوهر وآخرون : "الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم " ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨.

كما أن أهداف المشاركة المجتمعية أكثر تحديدا في التعليم تتمثل في^(٤) :

١- توفير الموارد المالية المادية اللازمة لتجويد التعليم، كرد فعل طبيعي للحاجة إلى مدارس جديدة، لتخفيف كثافة الفصول، وإدخال التكنولوجيا المعاصرة، وتكوي الكفايات والمهارات العقلية والعملية لمعلميه وطلابه.

٢- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي- كتدريب وتأهيل المعلمين، وبناء المناهج المتطورة، وتطوير الإدارة المدرسية، وتجويد نوعية الطلاب - وتجويدها بغية إصلاحه وتطويره .
وإذا كان العائد من المشاركة ومعناه الإجماعي له تأثير كبير في تحديد مداها فإن عزوف الأفراد عنها يرجع لعدة أسباب أهمها^(٥) :

- أن المشاركة ذاتها لا تمثل هدفاً ذا معنى وقيمة لدى الجماعة المرجعية للفرد.
- انخفاض قيمة المردود من المشاركة بالنسبة لتكلفتها.
- تخوف الفرد في بعض المجتمعات المقيدة للحرية من المشاركة في الأعمال المجتمعية.

ويري الباحث أن المشاركة المجتمعية في التعليم الفني وخاصة الثانوي الصناعي ضرورة ملحة فهي ليست شعارا تريبويا ولا شعارا مجتمعيًا، إنما شعار يجب أن يتحول إلى واقع.

٦) متطلبات المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي

لقد أبرزت طبيعة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية من حيث المفهوم وماتسعي لتحقيقه من أهداف في مواجهة تحديات العصر، وحل مشكلات التعليم، ورفع جودته ، وكما أن للمشاركة قيمة وأهداف وفوائد فإن لها متطلبات ينبغي الاهتمام بتحقيقها حتى تؤتي ثمارها المرغوبة، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي^(١):

(١) توافر إطار إقتصادي واجتماعي وسياسي موات :

لقد انتشر في السنوات الأخيرة فكرة أن الحكومة الجيدة هي التي تسعى إلى توفير البيئة الملائمة لنجاح مشروع المشاركة؛ بيئة تتميز بالتوزيع العادل للقوة، وإدارة الموارد العامة لصالح المجتمع بأكمله، وتطبيق الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على انتقال المسؤولية والمشاركة الشعبية، وتوافر مساحة سياسية تنطوي على كافة الوسائل التي تحفز المواطنين على المشاركة في تنمية المجتمع، وتسمح لهم بالتأثير في القرارات التي قد تؤثر على نمط وأسلوب حياتهم، ولاشك في أن كل ذلك مرهون بإجراء تغييرات لازمة وضرورية في النظم الاجتماعية والبنى السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك من

(٤) محمد حسنين العجمي : " المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة " ، مرجع سابق ، ص ٩٢ ، ٩٥ .

(٥) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(١) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م ، مرجع سابق ، ص ٦ .

خلال إيجاد صيغة ملائمة لتطبيق الديمقراطية واللامركزية، وزيادة دور المجتمع المدني وكافة مؤسسات المجتمع في وضع سياسات التعليم وتنفيذها وفقاً لاحتياجات المواطنين.

(٢) مشاركة كافة فئات المجتمع:

تتطلب المشاركة المجتمعية عدة عوامل منها^(٢):

زيادة فاعلية دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة غير الهادفة للربح، وهناك دور أكثر فاعلية يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في كافة المجالات والساندة لمحدودي الدخل والنشاطات الطلابية، فقد أصبحت المشاركة بين القطاع الخاص والدولة في التعليم أمر واجب وهذا ينبع من ضرورات أصيلة في مجتمعنا الذي يراعي المسؤولية المجتمعية.

(٣) وعى المواطنين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية:

إذا كانت المشاركة تعكس مجتمعاً ديمقراطياً يتميز بالعدل والمساواة، ويسمح لكل إنسان بنصيب في الموارد المختلفة وبفرصة عادلة للتأثير في عمليات صنع القرار، فإن ترجمة ذلك يتطلب وعى أفراد المجتمع بالشئون الاقتصادية والاجتماعية، وفهماً للعوامل وقوى المجتمع التي تفرزها، واقتناعاً بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة التي لو تم وضع آليات لتنظيمها فسوف تحقق أقصى تأثير لها وتعكس حاجات المواطنين وظروف حياتهم؛ أي أن المشاركة الحقيقية تتطلب وعياً، ومسؤولية، وقدرات، ورغبة، ومهارات تنظيمية، وإدراكاً من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن، وعزمها على تدعيمها^(١).

(٤) وضع مدخل شامل لمشاركة الأسرة والمدرسة والمجتمع:

والمشاركة المجتمعية الفعالة تسهم في تحقيق مدخل شامل للمشاركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، يسمح للمدارس بتحليل ممارساتها الحالية، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، ووضع خطط لأنشطة مستقبلية تستند إلى احترام الطاقات المتنوعة لكافة فئات المجتمع، بما يسهم في تنمية تعلم الطلاب، وينبغي أن يركز هذا المدخل على إحداث الاتساق بين إسهامات المجتمع وأهداف المدرسة، أي توضيح كيف يمكن أن تسهم المجتمعات في تحقيق أهداف المدرسة وتعمل علي زيادة وعي القوي البشرية المنتجة بمتطلبات التنمية الاقتصادية^(٢).

(٥) التقويم المستمر والمحاسبية:

من الضروري القيام بتقويم مستمر لممارسات المشاركة بمجرد بدء التنفيذ، فالمجتمعات في تطور دائم، وكذلك احتياجاتها ومطالبها، لذلك تحتاج الاستراتيجيات إلى تطوير وتعديل حتى تتناسب مع هذا

(٢) خالد محمد الزواوي: "الجودة الشاملة في التعليم"، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ١٤٠.

(١) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) محمد الأصمعي محروس: "الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق"، مرجع سابق، ص ٥٠٤.

التطور، كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية وتدرس بعناية على أن تكون مرنة بما فيه الكفاية بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة أثناء عملية التنفيذ، ويركز التقويم على درجة الآثار الخاصة بالممارسة، والتأكد من أن آراء المستفيدين توضع في الاعتبار، كما ينبغي الاهتمام بتطبيق مبدأ المحاسبية، وذلك بوضع معايير معينة للأداء يلتزم جميع أطراف بمقابلتها، على أن يكون كل منهم مسؤولاً عن نتائج جهوده، وتعد المشاركة المجتمعية في التعليم أهم محاور التطوير التربوي، ذلك لأنها تساعد على تقريب المجتمع بكافة مجالاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية من العملية التعليمية، وبذلك تساعد في إلقاء مزيد من الضوء على المدارس، وزيادة مستوى الاهتمام بالعملية التعليمية من قبل المجتمع الخارجي بمختلف فئاته واهتماماته^(٣).

٧) معوقات المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي

إن المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية لم تقم بالدور المتوقع منها في دعم وتمويل التعليم الثانوي الصناعي بالشكل والمستوي المطلوبين الأمر الذي يؤكد على ضرورة البحث والتقصي لتحديد أهم المعوقات التي تحد من المشاركة المجتمعية، ووسائل تدعيمها حتى تصبح أكثر فاعلية في مقابلة الاحتياجات التعليمية وقد تم تصنيف هذه المعوقات إلى أربعة محاور رئيسية هي^(٤):

١) معوقات خاصة بالمفهوم :

ويندرج تحت مفهوم المعوقات جميع أنماط التحديات والعقبات التي تعرقل مسيرة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم في المجتمع، بما في ذلك المعوقات النابعة من الجوانب المجتمعية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية.. وغيرها، وتحد بالتالي من إنكفاء روح المسؤولية الاجتماعية.

٢) معوقات خاصة بالمواطنين :

فبعض المواطنين وبالذات على مستوى القطاع الخاص ربما لا يزال لديها عدم قناعة بأهمية المشاركة المجتمعية، نظراً لتكلفتها المالية، وكونها لا تفيد من الناحية الربحية، وتؤدي إلى تشتيت جهود المواطنين، وإقحامها فيما لا طائل تحته، ولا تعرف نهايته، حيث إن علاقتها الأساسية بالمجتمع محصورة بالجانب الاقتصادي، في حين أن علاقتها الثانوية قد تنشأ في حالة الضرورة عندما يعاني المجتمع من بعض الأزمات أو الكوارث، ويرى القائمون على تلك الجهات أن معالجة مشكلات المجتمع تقع على الأجهزة الحكومية ، وأيضاً من بين معوقات المشاركة المجتمعية رفض بعض الأفراد المشاركة في خدمة المجتمع، وعدم قناعتهم بأهمية الفكرة^(١).

(٣) سلامة عبد العظيم حسين : " المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٤) احمد الرفاعي بهجت ، السيد محمد ناس : "دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية " ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(١) محمود محمد محمود، أحمد عبدالفتاح ناجي : " التنمية في ظل عالم متغير " ، القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م ، ص ٤٦ .

(٣) معوقات خاصة بالنواحي الإدارية والتنظيمية^(٢) :

وتمثل التحديات الإدارية والإجراءات التنظيمية بعداً آخر في القضية التي نحن بصدد الحديث عنها، ويدخل في هذا الإطار ضعف تسويق فكرة المشاركة بالأسلوب المناسب، وعدم توضيح أهمية دور مؤسسات المجتمع في تقدم المعرفة العلمية، الأمر الذي يجعل تلك المؤسسات لا تتحمس للمشاركة لأنها ترى في ذلك تكلفة عليها، وربما إهداراً للمال والوقت والجهد في أشياء لا تعود بمكاسب مجزية، ويترتب على ذلك أن تتردد تلك المؤسسات في المشاركة لكونها لا تلمس وجود علاقة تبادلية بين مشاركتها في المشروعات العلمية، وما تجنيه في النهاية من مكاسب مالية أو أدبية، إضافة إلى أن هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تعرقل المسيرة.

(٤) معوقات خاصة بالمؤسسات التعليمية:

نظراً لأن الوضع الحالي للمجتمع هو من صنع البشر وتديبيرهم، وإن البشر الذين صنعوا هذا الوضع يمكنهم صناعة غيره، وهذه حقيقة نستمدّها من الإيمان بفكرة أن الإنسان هو الذي يصنع التاريخ ويمتلك القدرة على تحويل مساره في أية لحظة، والتاريخ ذاته شاهد على صدق هذه الفكرة، فقد جرت سنة الحياة على التغيير، ولم يحدث أبداً أن ظل مجتمع من المجتمعات على مدار التاريخ على ما هو عليه حقا قد يتم هذا التغيير بصورة بطيئة في بعض الأحيان لكن في النهاية تتغير الأحوال وتتبدل، وغالبا ما يكون التغيير مرتبطاً بإرادة الإنسان ورغبته في إحداثه^(٣).

فالمشاركة المجتمعية استثماراً طويل الأجل، يعود بالنفع على جميع الأطراف .. فضلاً عن أنها سوف تؤدي إلى تحسين جودة التعليم من خلال ما توفره من إمكانيات مادية وتمويل، فالمشاركة المجتمعية تسعى إلى التغيير والتطوير والتحديث من خلال سياسة متواصلة متأنية ومتوائمة وسليمة القصد ومنتجة للأسلوب العلمي وتتخذ القنوات الشرعية وتتخذ الأساليب العلمية في كل مرحلة، لأنها تعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية، حيث يجب ألا يتم التغيير ليس بإرادة فرد وإنما يجب أن يتم بقناعة قومية وبمشاركة فعالة من كل القوى القادرة في رسم سياسة تعليمية وفي إصلاح جذري للتعليم الفني الصناعي، لأن إصلاح التعليم أول المحاور التي يجب أن يستهدفها مجتمع المعرفة، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، والتوجه نحو اللامركزية والارتقاء بالبنية الأساسية التعليمية، ووضع النظم الكفيلة بقياس مدي توافق هذه السياسة مع متطلبات التنمية من مهارات وقدرات^(١).

(٢) عبد الحكيم عبد الجبار: "دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي"، ٢٠٠٨م، متاح على الإنترنت (<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php>)، تاريخ الدخول على الموقع [١٦ أبريل ٢٠١٢م].

(٣) سعيد إسماعيل عمرو: "أفاق تربوية متجددة في التربية والتحول الديمقراطي - دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنري جيرو"، القاهرة، المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، ص ٣٤٩.

(١) وزارة التربية والتعليم: "التعليم المصري في مجتمع المعرفة"، القاهرة، قطاع الكتب، ٢٠٠٣م، ص ١١٥.

ثانيا : أنماط المشاركة المجتمعية، وتجارب المشاركة في التعليم الثانوي الصناعي

(١) أنماط المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي

في الوقت الذي يلعب فيه التعليم دورا بارزا في تنمية المشاركة المجتمعية، فإن المشاركة المجتمعية ذاتها في العملية التعليمية تعد شرطا ضروريا وعنصرا أساسيا من العناصر التي تمكن العملية التعليمية من تحقيق أهدافها، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى عدة جوانب تتجلى فيها المشاركة غير الحكومية بصورة عامة في مجال التعليم^(٢).

ويعد إصلاح التعليم أول المحاور التي يجب أن يستهدفها مجتمع المعرفة، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، والتوجه نحو اللامركزية، والارتقاء بمستوي التدريب، وتعزيز التطور التكنولوجي، والاتقاء بالبنية الأساسية التعليمية، ووضع النظم الكفيلة بقياس مدي توائم هذه السياسة مع متطلبات التنمية من مهارات وقدرات^(٣).

وتتمثل أهم أنماط المشاركة التقليدية في التعليم الثانوي الصناعي فيما يلي:

(١/١) مشاركة أعضاء المجتمع المدني

لقد أغفلت الأبحاث المتعلقة بكفاءة المدارس إلى حد كبير دور الهيئات المحلية وأثرها علي كفاءة المدارس علي الرغم من أنها تساند عملية تحسين المدارس وتساهم فيها وتدعمها بقوة من خلال تفعيل دور الهيئات المحلية^(٤)، لأن المشاركة علي المستوي اللامركزي تعد أداة رئيسية للتحويل الاجتماعي حيث يصبح المواطنون راغبين في المشاركة في جهود التنمية القومية من خلال تملك البرامج وإدارتها وتنفيذها التي من شأنها الارتقاء بنوعية حياتهم في كافة المجالات، فهناك دعوة لإدماج المجتمع المدني باعتباره المحور الثالث للوطن إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص - في عقد اجتماعي جديد يضم الجميع^(٥).

(١/٢) مشاركة الأحزاب السياسية:

والسياسة الآن في مصر تتطور نحو نظام المشاركة في المسؤولية، حيث أصبحت الحكومة أكثر استجابة لصوت المجتمع المدني كعامل من عوامل التغيير الاجتماعي الايجابي الذي يشكل السياسة الاجتماعية ويؤثر فيها، ولهذا لا بد أن تكون البرامج والسياسات القومية محصلة لعملية مشاورات أكثر شمولاً، مع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وإعادة تشكيله بحيث يلبي الاحتياجات الجديدة

(٢) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ م، " مرجع سابق ، ص ٧٥.

(٣) وزارة التربية والتعليم : "التعليم المصري في مجتمع المعرفة" ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٤) جون ماكبيث، بيتر مورتي مور: "كيف ترفع وتحسن من كفاءة المدرسة؟"، ترجمة خالد العامري ،القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م، ص ٧٥ .

(٥) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ م، " العقد الاجتماعي في مصر - دور المجتمع المدني" ، ص ٣.

والمصالح، والإيديولوجيات المتنافسة في مجتمع اليوم حتى يتسنى لها التعبير عن "التكامل" والحياة المجتمعية المشتركة بدلا من "الاغتراب" و"المواجهة" من خلال اختيار أفضل النظم من ناحية إدارة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمزيد من حرية التعبير^(١).

وتعد الأحزاب السياسية أولى مكونات المجتمع المدني وإحدى أدواته لتحقيق التنمية السياسية في العصر الحديث، وقد عرفها عبد الهادي بو طالب بأنها: "تجمع من أفراد أو هيئات سياسية أو مهنية تشكل في المجتمع مجموعة متضامنة تستهدف المشاركة في الحكم لتطبيق برامجها"^(٢).

(١/٣) المشاركة الطلابية

تمثل الاتحادات الطلابية الإطار الرسمي لمشاركة الطلاب في العملية التعليمية، باعتبارها نوعاً من التدريب على الممارسة الفعلية للديمقراطية، بهدف تعميقها في نفوس الطلاب، حيث يطبق حق الترشيح وحق الانتخاب لجميع الطلاب على جميع المستويات (الفصل - المدرسة - الإدارة - المديرية - الدولة)، ويعتمد أسلوب عمل هذه الاتحادات على عقد عدد من الاجتماعات الدورية التي تضم العناصر المنتخبة من الطلاب، والتي يتحاور خلالها الطلاب في ظل احترام الرأي والرأي الآخر، وحرية التعبير عن الرأي في إطار المسؤولية المزدوجة (الحقوق والواجبات)، واحترام رأي الأغلبية في اتخاذ القرارات، ومناقشة القضايا العامة التي تهمهم^(٣).

وعلى هذا فإن الاتحادات الطلابية إن حققت أهدافها التي نشأت من أجلها يمكن أن تكون نقطة بداية في تدريب الطلاب على ممارسة الحياة السياسية، واحترام الاختلاف والتنوع، والتعبير عن آرائهم ومطالبهم، وعلى الرغم من ذلك فالوضع الراهن للمشاركة الطلابية يشير الوضع الراهن إلى أن الانتخابات الطلابية تتسم بضعف الإقبال وانخفاض نسبة المشاركة، ويرجع ذلك إلى التدخلات الرامية إلى تهميش أعمال هذه الاتحادات^(٤).

٢) بعض التجارب المحلية والعالمية لإشراك الهيئات المحلية والدولية في الإصلاح التعليمي

إن المرحلة القادمة وما تستوجبه من ضرورة دمج اقتصادنا الوطني بالاقتصاد العالمي تفرض ضرورة إكساب مؤسسات العمل والإنتاج القدرة الكافية على المنافسة والتقيد بضوابط إجتماعية واقتصادية بكلّ مستلزماتها والتي يعتبر التعليم الفني في مقدمتها، يضاعف من ذلك ما تشهده البلاد من تحولات اقتصادية واجتماعية ومن إتجاه نحو الخصخصة واعتبار النشاط الحرّ محور عملية

(١) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨م، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) عبد الهادي بو طالب: " دور الأحزاب السياسية المغربية في دفع مسيرة الديمقراطية "، محاضرة افتتاحية للعام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م ألقى بجامعة الأخوين أفران في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣م، جامعة الأخوين، المملكة المغربية، ص ٣.

(٣) وزارة التربية والتعليم: "تأكيد اللامركزية ودعم المشاركة المجتمعية"، القاهرة، ٢٠٠٦م، متاح على الإنترنت (www.service.moe.eg)، تاريخ الدخول على الموقع [٢٠١١/١١/١٩م].

(٤) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص ١٠-١١.

التنمية الاقتصادية والاتجاه نحو تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدل النمو السكاني، وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانات اقتصادية غير مستغلة، إن كل تلك المعطيات تجعل من النهوض بالتعليم الثانوي الصناعي وتوسيع قاعدته وتطوير نوعيته أمراً في غاية الأهمية^(١).

لذلك اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى عقد العديد من مشروعات الشراكة الدولية مع الهيئات والوزارات من مختلف دول العالم، كوسيلة للانفتاح على الثقافات الأخرى، والإفادة من الخبرات الدولية في تخطيط وتطوير التعليم، وتوفير مصادر إضافية لدعم تمويل التعليم، والإسهام في بناء رصيد قوى من الكوادر التعليمية المؤهلة، بالإضافة إلى تعرف المعايير الدولية التي تحقق جودة التعليم^(٢)، من أمثلة ذلك:

٢/١) تجربة التدريب المهني المزدوج مشروع (مبارك - كول)

تقوم فكرة المشروع علي التلمذة الصناعية حيث يتلقى الطالب التعليم النظري من المدرسة الثانوية الصناعية التابعة لوزارة التربية والتعليم لمدة يومين في الأسبوع وأربعة أيام داخل الشركات والمصانع "التدريب في موقع العمل"، ويقوم الخبراء الألمان ونظرائهم المصريون بكتابة المناهج طبقاً لإحتياجات الشركة أو المؤسسة المشاركة، كما أنهم يقومون بالتدريب الأساسي والتكميلي اللازم لمعلمي المدرسة والمعلمين داخل الشركات، بالإضافة إلي توفير الخدمات التربوية والمعامل اللازمة لمدرسة مبارك كول الثانوية الصناعية^(٣).

وتعتبر مبادرة مبارك-كول أول مبادرة تربط بين التعليم الفني ومتطلبات الصناعة وسوق العمل، التي ينظر إليها كنموذج ناجح للتعليم الفني والتدريب المهني في مصر الذي يحقق كفاءة التكلفة، ويستجيب لإحتياجات سوق العمل، وتهدف المبادرة إلى النهوض بمؤهلات خريجي المدارس الثانوية الصناعية لتناسب مع متطلبات السوق، وذلك من خلال نموذج النظام المزدوج للتعليم الفني التعاوني في إطار التعاون الفني الموسع مع مؤسسة GTZ الألمانية، ويتيح النظام المزدوج عادة الفرصة للطلاب لدراسة المواد النظرية في المدارس وممارسة العمل في موقع العمل أو خط الإنتاج^(٤)، ويقوم التعاون بين الأطراف المشاركة في المشروع علي عدة أسس منها^(٥):

(١) محمد صادق صبور : "تحديات المستقبل"، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب: التعليم والسياسة المستقبلية (خمسة وعشرون عاماً من العطاء- العيد الفضي ٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٣) إسرائ عبد الباسط احمد: "سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي"، القاهرة، دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص ٧٣.

(٤) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٥) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: مائة وستون عاماً من التعليم في مصر- وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٧٣-١٩٩٧، عوض توفيق عوض (باحث رئيسي)، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥١٠.

- قيام وزارة التربية والتعليم باعتماد الميزانية الخاصة بالمشروع وتزويد المدارس المشتركة فيه بالمدرسين والمدرسين اللازمين له ودفع مرتباتهم وكافة المصاريف الإدارية والمشاركة في أعمال الامتحانات.
- قيام الجانب الألماني من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ بإيفاد الخبراء وتزويد المدارس والورش ببعض التجهيزات ، والمساهمة في تأسيس وحدات التنفيذ الإقليمية، وفي تدريب المدرسين والمدرسين المشاركين في المشروع سواء داخل مصر أو في ألمانيا.
- قيام أصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين بتدريب الطلاب داخل المصانع بعقود تقضي بمنح المتدرب مكافأة مالية شهرية خلال فترة التدريب، تحدد بمعرفة الشركة أو المصنع، وتحدد بين المتدرب والشركة لتنظيم العلاقة بينهما أثناء فترة التدريب، وتمنح المتدرب أولوية التعيين بالمصنع أو الشركة عند الاحتياج لعمالة ذات قدرة مهارية عملية عالية، ونظير تحمل هذه المصانع نفقات التدريب وضمانا لأعداد الطلبة وفق احتياجات هذه الشركات والمصانع فان أصحابها يشتركون في وضع المناهج المناسبة واختيار المهن المطلوبة.
- وقد تبلور هذا الفكر في مشروع (مبارك-كول) لتطوير التعليم الفني الصناعي في مصر علي نمط نظام التدريب المهني المزدوج في ألمانيا، والذي يقوم علي الازدواجية في أربعة محاور أساسية، هي ازدواجية مكان التدريب، وازدواجية التمويل، وازدواجية المنهج الدراسي، ثم ازدواجية التقويم، ومنح الشهادة اللازمة للحصول علي ترخيص مزاولة المهنة .
- أهداف المشروع :

- يهدف المشروع إلي تطوير التعليم الثانوي الصناعي في مصر ، بدعم من هيئة التعاون الفني الألماني، من خلال إدخال نظام التدريب المهني المزدوج المتبع في ألمانيا بهدف^(١):
- [١] توفير العمالة الماهرة المدربة علي أسس علمية وعملية، حتي تستطيع الصناعة المصرية المنافسة في السوق العالمية في ظل اقتصاديات السوق.
- [٢] توفير فرص العمل الجيد للشباب للحد من تفشي البطالة.
- [٣] تقليل الحاجة إلي استقدام خبراء من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات.
- [٤] التقنيات المستمرة للمتدربين تعمل علي إدراكهم لنقاط الضعف فيهم، مما يحدو بهم الي العمل علي تنمية وعلاج أوجه القصور بإستمرار.
- [٥] تعديل قوانين التعليم والعمل علي المدى البعيد بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الدولة.

(١) إسرائ عبد الباسط احمد : " سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

• مميزات المشروع :

- يعتبر نظام التدريب المهني المزدوج العامل الرئيس وراء جودة المنتجات الألمانية، ومن أهم الفوائد التي يمكن أن تعود علي المؤسسات من الاشتراك في نظام التدريب المهني المزدوج مايلي^(٢):
- توفير العاملين المؤهلين بشكل فوري .
- زيادة إنتاجية المتدربين، خفض تكلفة العاملين الجدد.
- زيادة القدرة علي التنافس .
- خفض نسبة التسرب .
- هيكل أجور أكثر استقرارا .
- تحسين فرص العمال في سوق العمل.

٢/٢) المشروع الأوروبي EC-Project : المساعدة المقدمة لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني^(١) :

لقد وضع المشروع الأوروبي نظام التعليم والتدريب التبادلي **Alternance Education and Training** على غرار النظام الفرنسي، بالشراكة مع وزارة التعليم وبتمويل من وزارة التجارة والصناعة، وتستقبل المنشآت الطلاب بناءً على جدول الوحدات التدريبية الذي تم تصميمه تصميمًا جيدًا، ويتم النهوض بالمهارات العملية استنادًا إلى الجزء النظري الذي درس في المدرسة، ويجري تطوير ورش العمل الدراسية والمعدات حتى تكون أكثر توافقًا مع متطلبات الصناعة ومواصفاتها، كما يُدرب المعلمون في مواقع العمل بالشركات من خلال التواصل مع رجال الأعمال لاكتساب الخبرات العملية، ويُدرب أيضًا مديرو المدارس، ويتم تعريفهم بأهمية الارتباط القومي بالصناعة^(٢)، وذلك لدعم الشراكات المحلية ومقدمي التدريب؛ وقد ساهم المشروع في بناء القدرات على النحو الآتي^(٣):

- تدريب مقدمي التدريب: من خلال تطوير المناهج والورش، والمدربين المؤهلين من قبل، وقد تم تحسين نحو ١٤٠ مركزًا للتدريب وحوالي ١٠٠ من أجهزة التدريب داخل الشركات في قطاع الملابس الجاهزة .
- المدربون : تم تدريب ٦٨٠ مدربًا في صناعات الملابس الجاهزة، والمنتجات الغذائية، ومواد البناء، والصناعات الهندسية، ونجارة الأثاث.

(٢) صلاح الدين عبد العزيز غنيم : " تجربة التدريب المهني المزدوج مشروع (مبارك-كول)" ، القاهرة ، مجلة التربية ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ م ، ص ١١-٢٢ .

(١) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ م، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٧٤ - ١٧٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

- حزم التدريب : قام المشروع بتطوير مجموعة كبيرة من حزم التدريب التي تستند إلى احتياجات الصناعة، وكذلك تطوير المناهج في ١٦ مهنة استناداً إلى مناهج المدارس الثانوية الفنية، ومراكز التدريب المهني، ومن خلال الدعم القوي للشراكات المحلية والقطاعية.
- دورات تدريبية : لتطوير البنية التحتية للموارد البشرية المؤهلة مثل المدربين، ورؤساء المدربين في مختلف القطاعات؛ ويهدف المشروع إلى الوصول بعدد المتدربين إلى ٤٠٠٠ في نهاية المشروع.
- زيارات دراسية و للتوعية و للوصول لفهم مشترك وتبادل الخبرات بين أخصائيي التدريب المحليين ونظرائهم في دول الاتحاد الأوروبي.
- ترتيبات التوأمة : وذلك بوضع آلية مؤسسية لبناء القدرات في الإطار التنظيمي، ويساهم المشروع أيضاً في وضع نظام للجودة في مجال التدريب الصناعي ، يشمل التوحيد القياسي والاعتماد ومنح الشهادات.
- وبناء علي ذلك هناك ضرورة لتوسيع نطاق عملية تطوير في نظام التعليم الفني في ضوء أهداف وتوجيهات سياسة واضحة، ومن المهم تجميع المبادرات الفردية تحت خطة تتضمن العناصر الآتية^(٤):
- تشجيع الارتباط الوثيق بين مقدمي التعليم الفني وبين أصحاب الأعمال، كما يتضح ذلك من نموذج شراكات التدريب، بصرف النظر عما إذا كان تمويل التعليم الفني يتم من خلال القطاع العام أو الخاص .
- مشاركة نشطة من جانب أرباب الأعمال من خلال تطبيق بعض نظم الحوافز.
- زيادة مشاركة رجال الصناعة في وضع محتوى المناهج، وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين على أن تكون هناك مساندة قوية من جانب الحكومة ومجالس التدريب القطاعية.
- إتاحة التدريب في مراكز تدريب عالمية، مع إتاحة الفرصة للحصول على مستويات تعليم أعلى وعلى زيادة إمكانية التشغيل.
- وضع حزمة من برامج التدريب والخدمات المتعلقة بها في ضوء احتياجات أرباب الأعمال، كما يبدو من مشروع تنمية المهارات.
- وجود مؤسسة تدريب معتمدة لتقديم برامج ودورات تدريبية معتمدة في إطار نظام متكامل لتأكيد الجودة ومنح الشهادات.

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٧٩ - ١٨٠ .

٢/٣ تجربة محافظة بورسعيد في المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الصناعي رؤية جديدة لتطوير التعليم الصناعي بمحافظة بورسعيد^(١) :

تعتبر جمعية كابسي للتنمية والخدمات الإجتماعية مؤسسة غير هادفة للربح، وتم إنشاؤها لتحقيق أغراض خيرية، وتقوم الجمعية إما بالتبرع بالأموال، أو بتوجيه أموالها إلى الأنشطة الخيرية الخاصة، وتتمثل رسالة الجمعية وأغراضها في النهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل وتحسين فرص عمل، وتحسين فرص الحصول علي التدريب والتعليم .

لذا كانت رؤية جمعية كابسي للتنمية والخدمات الإجتماعية أن الإنفاق في التعليم والتدريب في هذه المدارس له مردود إيجابي على الطالب بتحسين ظروفه وإمكانياته، وتوفير عمالة مدربة مؤهلة لسوق العمل وتساعد في القضاء على مشكلة البطالة .

ومن هذا المنطلق نوضح رؤية جمعية كابسي للتنمية والخدمات الإجتماعية لأسلوب التطوير

المقترح ومجالاته:

(١) بالنسبة للمدرسين:

ترى الجمعية ضرورة

- توفير التدريب المتطور وبشكل مستمر .
- تحسين ظروفه المادية والنفسية .
- تهيئة الظروف المناسبة لإستخراج كامل طاقته ومواهبه .

(٢) بالنسبة للطالب:

ترى الجمعية ضرورة

- توفير الخامات اللازمة لتدريب الطالب .
- تفعيل الأنشطة المختلفة ودعمها .
- صرف حوافز مادية مشجعة للطلاب .
- إستكمال وسائل التطوير الفني والتكنولوجي .

(٣) بالنسبة للمدرسة:

ترى الجمعية ضرورة

- العناية بنظافة المدرسة وصيانة الأثاث والمعدات بها .
- إنشاء تخصصات جديدة تناسب سوق العمل .
- عودة الإنضباط المفقود بالمدارس .

(١) رؤية الباحث بصفته رئيس المجال الثالث: " تنمية الموارد البشرية والمادية " ، وحدة الجودة والاعتماد ، مدرسة بورسعيد الثانوية الزخرفية ٢٠١٠/٢٠١١م.

- تفعيل عناصر جذب الطلاب للمدرسة .

(٤) بالنسبة للمادة العلمية والتدريبية:

ترى الجمعية ضرورة

- وضع برنامج تدريبي للطلاب وفقا لتوقيت زمني .
 - تطوير برامج التدريب لتشمل تصنيع منتجات جديدة تخدم المجتمع .
- وقد حرصت الجمعية على تفعيل هذه الإهتمامات، والتركيز عليها في مشروعاتها ، لتطوير التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد، وفي إطار التعاون بين مديرية التربية والتعليم وإدارة شمال بورسعيد التعليمية وجمعية كابسي للتنمية والخدمات الإجتماعية والرامي إلى تعظيم المشاركة المجتمعية للجمعية في تطوير التعليم الثانوي الصناعي بما يواكب الإحتياجات الفعلية لسوق العمل.

أهداف المشروع :

- قامت الجمعية بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم، وإدارة شمال بورسعيد بصياغة أهداف محددة لهذا المشروع وتم تحديد جدول زمني لتنفيذها.
- تنمية المهارات الأساسية والمهنية للطلاب.
 - الربط بين مهارات الطلاب المكتسبة من خطة التطوير والإحتياجات الحقيقية لسوق العمل من مهارات.
 - الإسهام الفعال في إتاحة فرص عمل مستقبلية للطلاب المشاركين في المشروع .
 - المساهمة في تحسين الظروف المادية للطلبة المشاركين في المشروع .
 - رفع المستوى المهني والمادي للمعلمين المشرفين على التنفيذ .
 - المبادرة بتفعيل دور المشاركة المجتمعية للنهوض بالتعليم الصناعي .
 - تفعيل الأنشطة المختلفة بالمدارس كعامل جذب مهم للطلاب .
- وكانت رؤية المشروع وأهدافه ومراحل تطوره تلخصت في النقاط التالية :
- (١) تحقيق أحد أهداف الجمعية، وهو المشاركة المجتمعية للجمعية في دعم التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة، بجانب دور الجمعية في المجالات الإجتماعية والصحية والأسرية بالمحافظة .
 - (٢) المساهمة في القضاء على البطالة، وإبعاد الطلبة عن منابع الإرهاب أو إستعمالهم كأدوات للتخريب
 - (٣) رفع المستوى المادي والمهاري للطلاب المشاركين بالمشروع للاستفادة منهم في المشاريع الصناعية الموجودة بالمحافظة .
 - (٤) أهمية دور هيئات التدريس المختلفة في نجاح المشروع .
 - (٥) تعليم الطالب ثقافة الانضباط والالتزام بمواعيد العمل.

- ٦) الإهتمام بمتابعة تطبيق المناهج الدراسية، ورصد السلبيات الموجودة بالمدارس، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها لدفع المشروع إلى الأمام .
وكانت رؤية الجمعية أثمرت عن التوجهات الآتية :
- ١) ضرورة إنشاء تخصصات وصناعات تناسب متطلبات سوق العمل بالمحافظة .
٢) مشكلة البطالة بالمحافظة ليست في عدم وجود فرص عمل ، ولكن في عدم الوعي بثقافة العمل والإنضباط.
٣) ضرورة الإهتمام بالطالب داخل المدرسة من النواحي الأخلاقية والسلوكية والدينية، وتفعيل الأنشطة المختلفة رياضية وثقافية واجتماعية.
٤) إمكانية زيادة قيمة الحافز مع زيادة قيمة الخصم عن أيام الغياب.
٥) إمكانية الاستعانة بخبراء فنيين من خارج التعليم لتدريب المدرسين على أن تقوم الجمعية بدفع أجرهم.
٦) أهمية تفعيل الأهداف الحقيقية لمشروع رأس المال بالمدارس الصناعية والواردة بقانون إنشاءه.
٧) أهمية مشاركة هيئات تدريس المواد الثقافية والنظرية بالمشروع، وأن يكون حصر غياب الطلبة على مدار الأسبوع.
٨) عمل معرض لمنتجات مدارس المشروع في نهاية كل عام دراسي لتسويق منتجات المدارس تنافس السوق وتحت رقابة المديرية.

ثالثاً : التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد

تعد المرحلة الثانوية من المراحل المهمة في بنية النظام التعليمي، ولذلك أظهرت الكثير من النظم التعليمية في البلاد النامية والمتقدمة اهتماماً بالغاً به، لما له من دور مهم في تنشئة الشباب خلال فترة المراهقة، حيث يمر الطلاب في هذه الفترة بتغيرات جسمية وعقلية ونفسية وانفعالية، فتتضح ميولهم واتجاهاتهم، كما ترسى قواعد علاقاتهم الاجتماعية، ومن هنا فالمدرسة الثانوية مطالبة بتوفير المناخ الملائم لنمو الشباب نمواً سليماً، بهدف إعدادهم للمشاركة الإيجابية والفعالة في تقدم المجتمع، وعلى الرغم من أن نظام التعليم في مصر قد حقق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بانتشار التعليم، إلا أنه مازال في حاجة لتخريج أعداد ونوعية العمالة المطلوبة في الأسواق لتحقيق التنمية الاقتصادية فقد شهد قطاع التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد تطوراً كبيراً فيما يتعلق بأعداد المعلمين والطلاب حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢م ، وهذا ما توضحه الجداول التالية :

جدول رقم (١)

إجمالي نوعية التعليم الصناعي للعام ٢٠١١/٢٠١٢ م

نوعية التعليم	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		الصف الرابع		الصف الخامس		الإجمالي	
	فصول	طلبة	فصول	طلبة	فصول	طلبة	فصول	طلبة	فصول	طلبة	فصول	طلبة
إجمالي ٣ سنوات	٨٧	٢٣٧٦	٨٨	٢٢٠٧	٧٨	١٦٩٠					٢٤٩	٦٢٠٤
إجمالي ٥ سنوات	١١	٢٤٦	٧	١٢١	٩	٩١	٩	١٠٣	٤	١٩	٤٠	٥٨٠
إجمالي الصناعي	٩٨	٢٦٢٢	٩٥	٢٣٢٨	٨٧	١٧٨١	٩	١٠٣	٤	١٩	٢٨٩	٦٧٨٤

المصدر:

وزارة التربية والتعليم، مديرية التربية والتعليم بمحافظة بورسعيد، التعليم الثانوي الصناعي، الإحصاء: إحصائيات التعليم ٢٠١١/٢٠١٢ م.

جدول رقم (٢)

جملة المعلمين طبقا للنوع والمؤهل بمرحلة الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد للعام ٢٠١٠/٢٠١١ م

مؤهلات عليا تربوية	مؤهلات عليا غير تربوية		مؤهلات فوق متوسطة ومتوسطة		مؤهلات فوق متوسطة ومتوسطة		مؤهلات عليا غير تربوية		إجمالي عدد المدرسين		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الجملة		
١٥٥	٢٣٨	٧١	٩٥	٢٨٦	٣٩٢	٢٨٦	١٣٥	٢٣	٧٥٣	٦٤٢	١٣٩٥
%٢٨.١٨	%١١.٩٠	%٤٨.٦٠	%١١.٣٢	%٥٤	%٤٦	%١٠٠					

المصدر:

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٢٠١١ م، القاهرة، ٢٠١٢ م، متاح على الإنترنت:

(<http://www.services.moe.gov.eg>)، تاريخ الدخول على الموقع [٢٣ مارس ٢٠١٢ م].

يتضح من الجداول السابقة مايلي:

(١) مستوى الخدمة التعليمية:

يقاس مستوى الخدمة التعليمية علي أساس عدة مؤشرات أهمها:

(١/١) متوسط كثافة الفصول الدراسية:

حيث تشير الأرقام بان كثافة الفصول الدراسية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد تعتبر أعلى من المثالية حيث بلغ المتوسط العام ٢٢.٧٣ طالب في الفصل الواحد^(١)، بينما المعدل

(١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٢٠١١ م، القاهرة، ٢٠١٢ م، متاح على الإنترنت: (<http://www.services.moe.gov.eg>)، مرجع سابق.

الأمثل علي المستوى القومي هو ٣٥ طالب^(٢)، وبكل المقاييس تعتبر الحالة التعليمية في بورسعيد من أعلى مستويات التعليم علي مستوى محافظات جمهورية مصر العربية.
١/٢) معدل المعلمين بالنسبة للطلاب :

حيث تشير الأرقام بان نصيب المعلم من طلاب التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد ٤.٩٤ طالب/معلم^(١)، وهذا المؤشر يوضح مدى كفاية هيئة التدريس بالنسبة للفصول وأعداد الطلاب والتي تنعكس علي مستوى أداء الخدمة التعليمية، وهي من المعدلات المثالية التي تشير إلي ارتفاع مستوى الخدمة التعليمية، حيث أنه لا يمكن إنكار الجهود الملموسة التي قامت بها الدولة من أجل تطوير نظام التعليم الثانوي الصناعي، والتي أثمرت عن زيادة معدلات التحاق الذكور والإناث بالتعليم في محافظة بورسعيد، ومع ذلك فإنه من الواضح أن نظام التعليم لم ينجح بشكل كافي في تسليح الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق المكاسب الاجتماعية والخاصة المرجوة منه، ويعد أهم أوجه القصور في نظام التعليم هو عجزه عن تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم كما ونوعا من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، نظرا لأن التعليم الثانوي الصناعي يواجه العديد من المشاكل التي يؤثر بالسلب علي مخرجاته .

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في محافظة بورسعيد، إلا أن الوضع العام ما زال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى بعضها ينتمي مثلنا للعالم النامي، من ذلك تناقص الإنفاق على التعليم، تردي نوعيته؛ إذ جاء التوسع الكمي في نشر التعليم الثانوي الصناعي على حسب نوعيته وجودته، وعدم الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس وغياب التقويم، وإن كان المستوى الأكاديمي لهيئات التدريس يمثل جانب قوة في محافظة بورسعيد، فالافتقار إلي تدريب هيئات التدريس يعد جانب ضعف يستحق الاهتمام والمعالجة، لأن تدني مستوى التأهيل لمعظم العاملين بالتدريس وقلة التدريب أدى كذلك إلي ضعف أو غياب التأهيل الكافي، لأن التحدي الأهم في مجال التعليم يكمن في تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسن نوعية الحياة والتنمية وقدرات الإنسان الخلاقة، ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته.

وهناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها : سياسات التعليم ، وضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم، مع انتشار مجموعة من القيم السلبية أثرت على الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني حيث ضعفت القيمة الاجتماعية للمعلم والمتعلم

(٢) عبد المنعم محمد حنفي: "المقومات الجغرافية لتنمية بورسعيد"، بورسعيد، مطبوعات جامعة قناة السويس، ٢٠٠٥م، ص ١٨٩.

(١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٢٠١١م، القاهرة، ٢٠١٢م، متاح على الإنترنت: (<http://www.services.moe.gov.eg>)، مرجع سابق .

وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه وأدى ذلك كله إلى قتل الرغبة في الإنجاز والانتماء وساد الشعور باللامبالاه ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن^(٢).

رابعاً : توصيات ومقترحات الدراسة

قام الباحث بتقديم توصيات عامة للدراسة طبقاً لما توصل إليه من خلال الدراسة الميدانية لوضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد، وبناء عليه يوصي الباحث بالآتي:

- التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته.
- تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكانياته في تمويل التعليم، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة في تطوير التعليم الثانوي الصناعي خاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع.
- ضرورة الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة من خلال مشاركة مجتمعية فعالة.
- مساهمة المؤسسات الإعلامية في توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم.
- تضافر جهود كل من القطاعين الحكومي والخاص للنهوض بتقديم تعليم ثانوي صناعي يلبي متطلبات سوق العمل ومجتمع القرن الحادي والعشرين.
- قيام النظام التربوي بغرس مفهوم "التعليم مسئولية الجميع"، وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية.
- تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.
- التنوع في أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية.
- إعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الأمناء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات.
- تشجيع أعضاء المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني، على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية.

(٢) كامل السيد عبد الرشيد: "تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمي التعليم الصناعي في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة"، بنها، كلية التربية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧م، متاح على الإنترنت (<http://www.alnodom.com/cms1433/index.php>)، تاريخ الدخول على الموقع [١٨ أبريل ٢٠١٢م].

- تفعيل أدوار كل من الأسرة والمدرسة "كمنظومة تعليمية متكاملة" في بيئة اجتماعية وثقافية موحدة لها أهدافها المشتركة.
- الربط بين النظام التعليمي وحاجات السوق المحلي مما يحتم تغيير بنية المدرسة التقليدية واستبدال الأنشطة الروتينية المعتادة بأنشطة متنوعة مرنة تتم بوسائل عديدة وتتجاوز حدود المدرسة، حتى يصبح التعلم شبكة من الأنشطة المترابطة والمتجددة ليشر جميع أفراد المجتمع بأهميتها وفائدتها فيساهمون في تمويلها.
- التوصل إلى ضرورة تفعيل كافة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية عن طريق طرح العديد من الآليات لإحداث المشاركة المجتمعية لتطوير المؤسسات التعليمية.
- أن يكون لدى المؤسسات التعليمية هياكل إدارية وأكاديمية وكادر بشري مؤهل يؤمن بالمشاركة المجتمعية.
- إقناع مؤسسات القطاع الخاص من الاستثمار في إعداد الكوادر الفنية في مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي.
- مشاركة القطاع الخاص لتشمل توفير فرص التدريب العملي، والمشاركة في الأنشطة الطلابية بالمعارض والدعم المالي.
- إحداث نقلة نوعية في تطوير منظومة التعليم الثانوي الصناعي، من خلال مشاركة المجتمع المدني لإعداد مخرجاته لمواصلة التعلم والدخول لسوق العمل.
- رصد آليات مناسبة للكشف عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والإعداد وكذلك آليات لتطوير ذلك بصورة مستمرة.
- مراجعة تخصصات التعليم الثانوي الصناعي القائمة وتطويرها بما يلبي احتياجات سوق العمل، والعمل على معالجة التكرار والتداخل بين تخصصاتها.
- توفير الميزانيات لشراء الآلات والمعدات الحديثة، والاهتمام بوجودها والتعامل مع تقنياتها المختلفة، بمشاركة أطياف المجتمع .
- علي الإدارة المدرسية المشاركة في التطوير والتحديث وعدم الميل إلى السلبية خوفا من تحمل المسؤولية ومواجهة السلطات العليا.
- الارتباط بالمجتمع وتحسين النظرة إلى التعليم الثانوي الصناعي.
- تفعيل مشاريع رأس المال نظرا لأهميته في تدريب الطلاب.
- الاهتمام بوضع خطط إستراتيجية مستقبلية لجميع مدارس التعليم الثانوي الصناعي، والاهتمام بجودة هذا التعليم والتخطيط له بمشاركة مجالس الأمناء والمجتمع المدني.
- تفعيل دور المشاركة المجتمعية في الإشراف والرقابة على جودة التعليم.

المراجع

المراجع العربية :

- ١) احمد إبراهيم احمد السيد : "التخطيط التربوي للتعليم الصناعي في مصر (دراسة تقييمية) " ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٢ م .
- ٢) احمد الخطيب وآخرون: "المدرسة والمجتمع وتعليم المستقبل" ، عمان ، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ م .
- ٣) احمد الرفاعي بهجت ، السيد محمد ناس: "دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية" ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ٢٠٠٦ م .
- ٤) احمد حسين ، عماد حمدي : " تصور مقترح لدور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحديث التعليم " ، المؤتمر العلمي السابع عشر ، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ج ٥ ، ٢٠٠٤ م .
- ٥) إسرائ عبد الباسط احمد: " سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي " ، القاهرة ، دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م .
- ٦) بلقيس غالب الشرعي : " دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح التعليمي " ، مؤتمر بعنوان : الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات ، كلية التربية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٧ - ١٩ / ٤ / ٢٠٠٧ م .
- ٧) جورجيت دميان جورج : " المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم بين أصالة الماضي وواقع الحاضر " ، المؤتمر العلمي السنوي ، أفاق الإصلاح التربوي في مصر ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، القاهرة ، في الفترة من ٢ إلى ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ م .
- ٨) جون ماكبيث ، بيتر مورتيمور: "كيف ترفع وتحسن من كفاءة المدرسة؟" ، ترجمة خالد العامري ، القاهرة ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ م .
- ٩) حاتم عبد المنعم أحمد وآخرون : " الشباب والتنمية المتواصلة " ، القاهرة ، دراسات نظرية وميدانية في البيئة المصرية ، دار مصر للخدمات العلمية ، ١٩٩٧ م .
- ١٠) حامد عبد السلام زهران: " قاموس علم النفس (إنجليزي - عربي) " ، ط ٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٧ م .
- ١١) حسن شحاته : " البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ م .

- ١٢) حسين كامل بهاء الدين : " التعليم والمستقبل " ، القاهرة، دار المعارف للطبع والنشر، ١٩٩٧م.
- ١٣) حمدي عبد الرحمن: "المشاركة السياسية للمرأة- خبرة الشمال الأفريقي"، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠١م.
- ١٤) خالد محمد الزواوي: "الجودة الشاملة في التعليم" ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م .
- ١٥) رائدة خليل سالم : " المدرسة والمجتمع " ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م.
- ١٦) رسمي عبد الملك رستم وآخرون: " تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم " ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٣م .
- ١٧) رؤية الباحث بصفته رئيس المجال الثالث: " تنمية الموارد البشرية والمادية " ، وحدة الجودة والاعتماد ، مدرسة بورسعيد الثانوية الزخرفية ٢٠١٠/٢٠١١م
- ١٨) سعيد إسماعيل عمرو : "أفاق تربوية متجددة في التربية والتحول الديمقراطي - دراسة تحليلية للتربية النقدية عند"هنري جيرو" ، القاهرة ، المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧م ، ص ٣٤٩ .
- ١٩) سلامة عبد العظيم حسين : " المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي"، القاهرة ،دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.
- ٢٠) سوزان سواب: "تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة من المفاهيم إلى التطبيق، تلخيص وتعليق" ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة رقم (٦) ، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- ٢١) السيد خاطر : " مختار الصحاح " ، ط٧ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣م .
- ٢٢) صبري إبراهيم علي: "دور التعليم الصناعي في تحقيق مطالب التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية التربية بأسسيوط ، العدد الخامس ، ١٩٨٩م .
- ٢٣) صلاح الدين عبد العزيز غنيم : " تجربة التدريب المهني المزدوج مشروع (مبارك-كول)" ، القاهرة ، مجلة التربية ، العدد الأول ، ٢٠٠٣م .
- ٢٤) عبد السلام إبراهيم : " المشاركة المجتمعية في المجتمع المدرسي " ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ٢٠٠٤م .

- ٢٥) عبد المنعم محمد حنفي: "المقومات الجغرافية لتنمية بورسعيد"، بورسعيد، مطبوعات جامعة قناة السويس، ٢٠٠٥ م .
- ٢٦) عبد الهادي بو طالب : " دور الأحزاب السياسية المغربية في دفع مسيرة الديمقراطية " ، محاضرة افتتاحية للعام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م أقيمت بجامعة الأخوين أفران في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ م ، جامعة الأخوين ، المملكة المغربية ، ٢٠٠٣ م .
- ٢٧) علي صالح جوهر وآخرون: "الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم"، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م .
- ٢٨) عماد عطية : " المشاركة المجتمعية والاتجاه الإداري في المدرسة " بحث منشور ، مجلة كلية التربية بأسوان ، ٢٠٠٣ م .
- ٢٩) عوض توفيق عوض ، ناجي شنودة نخلة : "أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية " ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٥ م .
- ٣٠) غادة محمد فتحى أحمد عبد الله: "التنظيمات الشعبية ودورها في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام "دراسة تفويجية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ م
- ٣١) فاطمة حمد الرديني: " المشاركة المجتمعية ودورها في حل مشكلات الإدارة المدرسية العصرية في المملكة العربية السعودية " ، دراسة ميدانية ، مجلة كلية التربية بأسوان ، العدد ٢٠ ، ديسمبر ٢٠٠٦ م .
- ٣٢) مجمع اللغة العربية: "المعجم الوجيز" ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ م .
- ٣٣) محمد أحمد عبد الدايم : "سياسة القبول بالتعليم الصناعي وانعكاساتها علي تحقيق أهداف هذا التعليم في كل من مصر ودولة الإمارات ، دراسات تربوية ، المجلد الثامن ، الجزء (٢٥٣) ، ١٩٩٣ م .
- ٣٤) محمد الأصمعي محروس: "الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلي التطبيق" ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م .
- ٣٥) محمد حسنين العجمي: "المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة"، المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ م .
- ٣٦) محمد صادق صبور : " تحديات المستقبل "، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧ م .
- ٣٧) محمود محمد محمود، أحمد عبدالفتاح ناجي : " التنمية في ظل عالم متغير " ، القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م .

- (٣٨) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : تقارير عن المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من (١٩٥٢-١٩٨٠) ، التعليم ، المجلد التاسع ، ١٩٨٥ م.
- (٣٩) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ م .
- (٤٠) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ م .
- (٤١) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ م .
- (٤٢)نادية محمد عبد المنعم:" تفعيل الشراكة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية - دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة"، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، يونيو ١٩٩٩ م .
- (٤٣)وزارة التربية والتعليم : "التعليم المصري في مجتمع المعرفة" ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٣ م.
- (٤٤)وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: مائة وستون عاماً من التعليم فى مصر- وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٧٣-١٩٩٧، عوض توفيق عوض (باحث رئيسى) ، القاهرة، ٢٠٠٠ م .
- (٤٥) وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب : التعليم والسياسة المستقبلية (خمسة وعشرون عاماً من العطاء- العيد الفضى ٢٠٠٦)، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٦ م.

المواقع الالبيكترونية:

- (٤٦)إبراهيم غنيم : " إستراتيجية شاملة لتطوير التعليم الفني" ٢٠١٢ م ، متاح على الإنترنت (<http://www.youm7.com>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١ نوفمبر ٢٠١٢ م] .
- (٤٧)تامر محمد عبد الغنى إبراهيم : " تفعيل دور المشاركة المجتمعية في المجتمع الخارجي والاستفادة من مؤسسات البيئة " ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م ، متاح على الإنترنت (<http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-7320.html>)، تاريخ الدخول على الموقع [١٤ سبتمبر ٢٠١١ م] .
- (٤٨)رفعت حافظ عبد العال:"ماهية المشاركة المجتمعية"، القاهرة ، ٢٠١٠ م ، متاح على الإنترنت (<http://mofa.ibda3.org/t142topic>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٥ ابريل ٢٠١٢ م] .

٤٩) عبد الحكيم عبد الجبار: "دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي" ، ٢٠٠٨ م ، متاح على الإنترنت (<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٦ ابريل ٢٠١٢ م].

٥٠) فتحي سيد فرج: " البدائل المقترحة لتمويل التعليم " ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م ، متاح على الإنترنت (<http://www.ahewar.org>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٢ ابريل ٢٠١٢ م].

٥١) كامل السيد عبد الرشيد: " تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمي التعليم الصناعي في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة" ، بنها ، كلية التربية ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٧ م ، متاح على الإنترنت (<http://www.alnodom.com/cms1433/index.php>) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٨ ابريل ٢٠١٢ م].

٥٢) وزارة التربية والتعليم: "تأكيد اللامركزية ودعم المشاركة المجتمعية" ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م ، متاح على الإنترنت (www.service.moe.eg) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٩/١١/٢٠١١ م].

٥٣) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١١/٢٠١٠ م ، القاهرة ، ٢٠١٢ م ، متاح على الإنترنت: (<http://www.services.moe.gov.eg>).

المراجع الأجنبية:

56) Trident Press International: " The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English Language"_, Deluxe Encyclopedia Edition, Florida, 1999